كـــلام آخـــر

أيـــــــن نـــحـــــن؟

■ يوسف المحمداوي

نكون غير منصفين ومخطئين تماما، لو أدرجنا موجة التظاهرات التي استوطنت الشارع العراقي ضمن قائمة تغيير الأنظمة، التي تقوم بتنفيذها الشعوب العربية هذه الأيام لعدة مبررات يفرضها واقعنا، الذي يخالف واقعهم ويبتعد عنه بمسافات طويلة تستوجب التوقف والتمعن فيها، حتى نعرف أين نحن في كل ما يحدث؟.

ما حدث في تونس ومصر متشابه تماما، وهو نتيجة لتراكمات أنتجتها سياسة أنظمة ديكتاتورية، لم تألُ جهدا بتطبيق أبشع صور الاضطهاد ضد الشعبين المصري والتونسي، وعلى مدى عقود من حكمي اللامبارك حسني واللازين بن علي، كان نظامهم الانتخابي السائد والفاعل "باقون للأبد شاءا شعبا القطن والزيتون أم رفضا"، أما نحن شعب النخيل الذي لم نتذوق طعم تمره إلا ما ندر، قد تحررنا منذ ثمانية أعوام من نير الديكتاتورية ومازال بارود التغيير عالقا بجدران مدننا وقرانا، ونضج التجارب الديمقراطية في جميع دول العالم يحتاج إلى فترة زمنية ليكون متكاملا. هذا من جانب ومن جوانب أخرى نسرد بعضها، أن التغيير عندنا حصل من الخارج بعد أن أغلق الطاغية كل منافذ التغيير من الداخل، وعلينا كشعب تحمل وزر ما حدث مادمنا طامحين وساعين وحالمين بالتخلص من سلطة الحزب الواحد، والقائد الأوحد، وحروب اللاغاية، وهذا لا يعني بالمرة ألا نتصدى للظواهر السلبية التي حصلت وتحصل الآن، فما يحدث في البلد من كوارث يستوجب تظاهرات مليونية، وليس تظاهرات خجولة هنا وهناك متهمة سلفا بتابعيتها إلى هذه الجهة السياسية أو تلك، ولتحقيق غايات مبتغانا، يشترط منا سبلا عدة يجب تجاوزها للوصول إلى المرحلة التي تؤهلنا للانطلاق، أولها الانتفاض على أصابعنا البنفسجية التي لم تحسن اختيار من يمثلها تحت قبة البرلمان، وهنا أجد نفسي عرضة لسؤال تهكمي كبير، كيف يمكن الانتفاض على سوء اختيارنا وأعادت ملء استمارات صناديق الاقتراع بما يضمن الفوز بكأس الخلاص؟ الجواب بسيط جدا كبساطة مطالبنا، نعم بسيط جدا على الرغم من أهمية أولويته في سلم احتياجاتنا، وهو النظام والقانون الانتخابي الذي يجب أن يكون بمقاسات منصفة ومخالفة لمقاييس النظام السابق، الذي فصلته الكتل النيابية المتسلطة بما يضمن بقاءها وتكرارها بالمشهد السياسي غير آبهين بالواقع الذي نعيش، فالقانون الانتخابي الذي يحرم الحاصل على (٢٢٠٠٠) صوت من مقعد تعويضي ويهبه للفائز بـ(٣٠٠)صوت هو بعيد كل البعد عن الديمقراطية، لذا يجب أن يكون تغييره أول مطالب تظاهراتنا ومتصدر هتافاتنا، لكي نضمن رحيل من افسد، وكان سببا بتردي اوضاعنا من ألفها الى يائها،ولضمان ذلك يجب ان نتخلص من انتمائنا الطائفي وشعورنا العاطفي ويكون اختيارنا للعراق عندما يحين عرس انتخابي آخر، المطالبة بتسريح جميع التوابع المسلحة الداعمة لبعض الكيانات المشتركة بالعملية السياسية، مهما كانت مساندها وسواعدها، لأنه من غير المعقول أن يسلم البلد لمن يده مع السلطة لاستنزاف أموالنا، وفي الأخرى يحمل أدوات الموت لشعبنا تحت ذريعة المقاومة!، وعليه يجب أن يكون مطلب نزع السلاح لا رجعة فيه ولا تحاور من اجله، لكي نضمن سلامة مسيراتنا على الأقل. الاستعانة بالمسؤولين الشرفاء لكشف أوراق من ائتمناهم على قيادة البلد فخانوا الأمانة حتى باتت ظاهرة الفساد قاعدة معمول بها في اغلب مرافق الدولة! اما النزاهة اصبحت من الشواذ!.

التأكيد على أن تكون تجمهراتنا سلمية في كل شيء، وتفعيل دور المثقفين والإعلاميين ومنظمات المجتمع المدني والشباب الواعي وجعلهم المتصدرين في المطالبة والتوجيه، المطالبة بتشريع قوانين تحدد، مرتبات الساسة، واستحقاقاتهم التقاعدية.

وختاما أقول هل آن أوان انطلاق تظاهراتنا بالصورة التي نراها، متجاهلة ما هو أهم، أم علينا التريث؟ .

يقول فيكتور هيجو (ليس هناك جيش أقوى من فكرة حان أوانها)، وإذا ما أصر البعض على حشد التظاهر بمطالب منقوصة ضد حكومة لم يكتمل تشكيلها،و بموازنة لم تقر، تحت شعار حتى لا يفوتنا قطار ارحل العربي، اجزم بأننا سوف نوصف، كالباحثين في الشارع عن محفظة نقود بعد الإفلاس.

ميسان : نعول على توفير الكهرباء من الجانب الإيراني

□ العمارة / رعد الرسام

قال محافظ ميسان إن الوصول إلى الحل الكامل لمشكلة الكهرباء ربما يستغرق زمنا طويلا، إلا أن السعي للوصول إلى حل جزئي مهمة لابد منها وطريق لابد من سلوكه لتقديم اقل ما يمكن تقديمه للمواطنين.

وأكد علي دواي خلال كلمة افتتاحه لمؤتمر الطاقة الأول الذي عقدته المحافظة أمس الأول تحت شعار (نعمل معاً من اجل ميسان) لمناقشة واقع الطاقة الكهربائية في المحافظة وآفاق تطويرها، أكد إن موضوع الطاقة الكهربائية لازال هو المهيمن على تفكير الفرد من ناحية وعلى التوجه العام للحكومة العراقية من ناحية أخرى بحسب وصفه.

متهما الولايات المتحدة باستغلال ملف الكهرباء لمصالحها حيث جاء في ثنايا كلمته "ارتهنت آفاق تطور صناعة الكهرباء العراقية اليوم بالمصالح الأمريكية خاصة وان بوصلة الاحتكارات الدولية، والأمريكية خاصة، كانت وما زالت تشكل نسبة القيمة الاكبر في سيطرتها المالية والسياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم، كما ان تحديد السياسة الأمريكية الجامع للفقر والجوع والإرهاب مسخر في خدمة الاستغلال بهدف تحويل الدول الوطنية إلى وكالات سياسية مسلحة لحماية المصالح الأمريكية".

وتابع دواي "نحن نعول على خط "الكرخة" لكونه يوفر الطاقة من الجانب الإيراني، ولذلك نطالب بان تكون الطاقة الكهربائية من هذا الخط لمحافظة ميسان فقط " مشيرا إلى "أن الإيرانيين يفضلون ربط الخط مع ميسان فقط لكون الشبكة الوطنية فيها مشاكل فنية تؤثر على الجانب الإيراني".

من جهته أعلن رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة ميسان عامر نصر الله أن المجلس بصدد سن قانون ينظم عمل المولدات الأهلية من خلال دعم أصحاب المولدات بحصة إضافية من الوقود تصل إلى الضعف بشرط أن يتم التشغيل بمعدل ١٢ ساعة يوميا خلال فترة الصيف. مضيفا " تقرر شراء (١٠٠) مولدة من مشروع البترودولار كاحتياطي لتعويض حالات الخلل في المولدات الأهلية أو تلكؤها في العمل، كما سيتم تشكيل غرفة عمليات لمتابعة تنفيذ هذا القرار خاصة بعد زيادة العائدات الى دولارين عن كل برميل بدلا من دولار بالنسبة للمحافظات المنتجة للنفط".

هذا وقدمت في المؤتمر أوراق عمل لمديرية توزيع كهرباء المحافظة ومديرية شبكات نقل الطاقة وإدارة محطتي توليد كهرباء البزركان الغازية ومحطة الكحلاء الغازية.

حيث ركزت على حالات الاختناق التي تواجه عمل تلك الدوائر نتيجة تصاعد الأحمال بنسب عالية، جرت بعدها مناقشات مستفيضة من قبل الحاضرين الذين طرحوا تساؤلاتهم بشأن الطاقة والتبريرات غير المقنعة للمواطنين في وقت خصصت الدولة المليارات لانجاز محطات التوليد.

نقص لقاح بي سي جي يزيد في معدلات إصابات الأطفال حديثي الولادة

□ بغداد / قيس عيدان

منذ أكثر من ثلاثة أشهر تعاني المراكز الصحية في عموم محافظات البلاد نقصا حادا في لقاح بي سي جي الذي يعطى للطفل حديث الولادة خلال العشرة الأيام الأولى الذي يقي من مرض التدرن؛ وقد شهدت أيضاً بعض المراكز الصحية حالات بسبب عدم إعطاء هذا اللقاح حيث شهد مركز الأمراض الصدرية والتنفسية في بغداد إحالة العشرات من تلك الحالات بعد أن تم تشخيصها من قبل المراكز الصحية؛ مصدر في وزارة الصحة أشار لـ(المدى) أمس الأول: أن آلية تنظيم وتوفير اللقاحات المبرمجة والتي يتم إعطاؤها ضمن الحملات المنظمة ملتزمون بها بالتنسيق مع الجهات المستوردة لأي لقاح وأن أسباب عدم توفر اللقاح في الوقت الحاضر ليس من اختصاصنا بسبب الإجراءات الخاصة بالوزارة؛ مؤكداً أن من المؤمل الحصول على دفعة أولى خلال الشهرين القادمين من خلال توفير ٥٠ ألف جرعة تليها وجبات أخرى؛ وعن أسباب هذا التأخير الحاصل والأسباب الحقيقية وراء تأخر هذا أكد مدير عام دائرة الصحة العامة في الوزارة الدكتور إحسان جعفر لـ(المدى) أمس الأول: إننا طلبنا وبشكل مستعجل توفير كميات من هذا اللقاح بسبب النقص الحاصل، أو عدم وجود هذا اللقاح في المراكز الصحية ونحن نعمل على توفير هذا اللقاح بعد أن تم إبرام عقد مع إحدى الشركات العالمية وبمعل ثلاثة ملايين جرعة؛ وعن الأسباب الحقيقية وراء تأخير وصول هذا اللقاح أكدت مصادر لـ(المدى): أن الأسباب الحقيقية وراء تأخير وصول هذا اللقاح هو الإشكالات الحاصلة مابين مكتب المفتش العام والشركة المجهزة حيث أبدى مكتب المفتش العام العديد من الملاحظات حول الشركة والية التعامل معها في الوقت الحاضر، ما اثر سلبا على تأمين هذا اللقاح في الوقت المناسب، هذا وقد أعلنت العديد من مجالس المحافظات في البلاد ومن خلال لجنة الصحة والبيئة عن وجود نقص حاصل في لقاح بى سي جى إذ كشفت عضو مجلس محافظة ذي قار رئيسة لجنة الصحة والبيئة حميدة على جابر عن وجود نقص فى لقاح بى سي جى في محافظة ذي قار؛ وعن المخاطر والأعراض الحقيقية المرضية بسبب عدم إعطاء اللقاح لـلأطفال حديثي الولادة أشارت الدكتورة انتصار عبد الرزاق اختصاص طب الأطفال إلى أن المعمول في عموم بلدان العالم هو إعطاء الطفل الحديث الولادة لقاح بى سي جى ضمن برامج لقاحات منظمة عملت عليها المنظمات الصحية الدولية تهدف إلى القضاء على جميع الأمراض التي تصيب الأطفال وقد نجح العراق بهذا المجال من خلال خلو من شلل الأطفال والأمراض الأخرى التي تصيب المجتمعات الأخرى، لا سيما أن عدم أعطاء هذا اللقاح في التوقيت المناسب احتمالية إصابة الطفل بالتدرن، ولكن أرى ليس هناك أسباب موضوعية يتم من خلالها تأخير وصول أي لقاح بل العكس علينا أن نجعل البرنامج متكاملا من ناحيتي الوقت والتنظيم.

وفي شأن آخر وفيما سجلت الفرق الصحية العديد من الحالات غير الصحية من خلال دخول بعض المواد الغذائية المستوردة التي لا تصلح للاستهلاك البشري ومنها المواد الأكثر استخداماً لـلأطفال خصوصاً و من البضائع الغذائية الأخرى التي تصل أنواعها إلى المئات.

قامت العديد من الفرق الصحية التابعة لدوائر صحة الرصافة وبابل والبصرة بإتلاف العشرات من الأطنان من المواد الغذائية غير الصالحة مثل اللحوم والمياه المعدنية بالإضافة إلى العديد من قناني المياه المعدنية المعبأة بنوعيها المستوردة والمنتجة محليا.

الأمر الذي انعكس سلباً على صحة المواطن وللحد من ظاهرة دخول المواد الغذائية غير المفحوصة.

فاتخذت وزارة الصحة العديد من التعليمات الصارمة من خلال فحص المواد الغذائية المستوردة بأحدث التقنيات وبالتنسيق مع وزارة البيئة والتخطيط عبر المنافذ الحدودية للبلاد.

مدير عام دائرة الصحة العامة في الوزارة الدكتور إحسان جعفر أكد للمدى أمس الأول عن قيام ملاكات الوزارة المتخصصة بعملية فحص صلاحية جميع المواد الغذائية الواردة للبلاد. مبينا أن جميع المواد الغذائية المستوردة تخضع لإجراءات الرقابة الصحية والفحوصات المختبرية لبيان مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري ضمن برنامج الوزارة الثابت والتعليمات المنصوص عليها في قانون الصحة العامة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨١ ونظام الأغذية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وتعليمات رقم ٢ لسنة ٢٠٠١.

وأشار إلى أن قرارات الهيئة الاستشارية للأغذية تنص على إجراء الفحوصات الحسية والفيزياوية والكيماوية والبايولوجية في مختبر الصحة العامة المركزي في بغداد ومختبرات الصحة العامة في المحافظات، وفحص صلاحية الأغذية من الناحية الإشعاعية في مركز الوقاية من الإشعاع التابع لوزارة البيئة.

وإجراء فحوصات المواصفات القياسية لأغذية في مختبرات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي.

ويتم تدريب الملاكات والكوادر المتخصصة في فحوصات الأغذية ضمن دورات وبالتنسيق مع الوزارات الثلاث. وأضاف الدكتور إحسان بان وزارة الصحة مستمرة في تطوير كفاءة ومستوى أداء الملاكات المتخصصة في فحص الأغذية بما يوازي المستويات العالمية.

فقدان اللقاح يثير قلق الامهات

الجزر العشوائي ينذر بمخاطر صحية .. وقصابو الموصل يقولون: إن المجزرة تفتقر إلى النظافة

□ الموصل / نوزت شمدين

من بين (١١١٦) صاحب محل للقصابة منتشرة في مدينة الموصل، يوجد (١٠٠) قصاب فقط يراجعون مجزرة المواشي في الموصل، وقد عد مراقبون صحيون ذلك بما أسموه انفلات الرقابة الصحية، لان الأرقام تشير إلى وجود ما يقرب من ألف محل قصابة تمارس الذبح خارج المجزرة أي بعيداً عن الإجراءات الصحية، مما ينذر بمخاطر صحية قد تصيب المواطنين.

الطبيب البيطري محسن عاصم خليل ذكر للمدى أن الموصل عاشت أياماً صعبة قبل أكثر من عامين بعد الإعلان عن وفيات بسبب الحمى النزفية المنتقلة من الماشية (الخراف)تحديداً، وكان مصدرها محلاً للقصابة في منطقة حي القدس شرق الموصل،

حينها قام مجلس قضاء الموصل والفرق الصحية باجراءات عديدة لتطويق المرض، وملاحقة المتسببين به، فتم غلق اي محل قصابة لا يحمل صاحبه إجازة صحية، وفرضت عقوبات على ذابحي المواشي خارج المجزرة، كما الزم القصابون بالامتناع عن بيع اللحوم التي لا تحمل أختاما صحية، لكن هذه الإجراءات انتهت بانتهاء تهديد الحمى النزفية، وعادت محال القصابة التي انتشرت بشكل كبير داخل الأحياء السكنية في عموم مدينة الموصل إلى ذبح الأغنام والأبقار بعيدا عن المجزرة، وفي أحيانا كثيرة على قارعة الطريق.

القصابون بررروا عدم ذهابهم إلى المجزرة لأسباب عديدة، أهمها أن موقع المجزرة الحالي القريب من مطار الموصل، تعترضه نقاط تفتيش عديدة، وذكر فواز رجب صاحب محل قصابة جنوب الموصل، أن في أحيان كثيرة تمنع نقاط التفتيش هذه الدخول أو الخروج من المنطقة، مما يتسبب بإضرار كبيرة تلحق اللحوم خصوصا في موسم الصيف حيث ترتفع درجات الحرارة بشكل كبير، واقترح فواز أن تكون هناك فرق صحية في سوق بيع المواشي، لمنع بيع أية دابة مريضة، على أن يكون الإجراء مؤقتاً لحين حل مشكلة الطريق إلى المجزرة.

أما ثائر سعيد ويعمل قصابا منذ عشرين عاماً، فلقد أكد على أن مجزرة الموصل تفتقر إلى النظافة، والى الكثير من الخدمات التي ينبغي توفرها في أية مجزرة عصرية، وان محلات القصابين أنظف بكثير منها، وانتقد ثائر المطالبين بذبح المواشي في المجزرة، وقال: لم لا يمنعون من يذبح المواشي في عيد الأضحى في المنازل، هناك مئات الألوف من الخراف والأبقار تذبح بعيداً عن أعين الرقابة الصحية في عيد الأضحى، لكن لا احد يتحدث عن ذلك إطلاقاً.

العاملون في مجزرة الموصل، أكدوا أن معظم القصابين في الموصل يذبحون الماشية خارج المجزرة، وطالبوا بدعم المجزرة من خلال إعادة تأهيلها، ودعم العاملين فيها من اجل رفع مستوى الأداء، بلدية الموصل، أعلنت على لسان مديرها عبد الستار الحبو ان الكوادر الهندسية والفنية ستباشر بإنشاء المجزرة العصرية في منطقة الشمسيات شرق مدينة الموصل، .وقال مدير البلدية ان المجزرة سوف تنشأ وفق مواصفات عالمية حيث تحوي على ساحة لبيع المواشي إضافة الى صالات الذبح، ومختلف المرافق الخدمية الأخرى، مشيرا الى ان كلفة المشروع ستبلغ نحو خمسة عشر مليار دينار، وسينفذ ضمن خطة تنمية الأقاليم للعام ٢٠١١.

الكثير من المواطنين في مدينة الموصل، يعتقدون بان هناك تقصيرا من قبل الدوائر الحكومية في متابعة عمل محال القصابة وبيع اللحوم بشقيها الحمر والبيض على وجه العموم، البعض ومنهم سلوان عبد الرؤوف يفضل ذبح المواشي داخل محلات القصابة، على أن تذبح في مجزرة الموصل، وهو يؤكد بأنه رأى وفي مرات عديدة اللحوم مكشوفة وهي تنقل بواسطة سيارات حمل صغيرة في شوارع المدينة، مما يعرضها لمختلف أنواع التلوث، ويحدث هذا منذ عقود أمام أنظار موظفي الحكومة في مختلف الدوائر، لكن لا احد يمنع ذلك أبدا، والطامة الكبرى بحسب سلوان، أن اللحوم تباع بالطريقة نفسها، بتعليقها في مداخل محال القصابة، فتصبح محطة استراحة للذباب وما لا يمكن رؤيته ورصده من جراثيم.

وأضاف: أن على الجهات الرقابية أن تشكل فرقاً للأشراف على ذبح المواشي داخل محال القصابة، أفضل بكثير من المجزرة وأختامها الصحية التي لا تفيد بشيء بسبب سوء طرق النقل، ودعا إلى فرض غرامات مالية كبيرة على المحال التي تعرض اللحوم دون غطاء يحميها من الملوثات، أو التي تذبح مواشي لا تجيز جهات رقابية بذبحها.

مجزرة مواشي صورة من الارشيف

كركوك تعاني من ظاهرة المدارس الطينية وازدواجية الدوام

□ كركوك / آكانيوز

يبدو أن مشكلة المدارس الطينية في العراق مازالت قائمة، بالرغم من تأكيد العديد من المسؤولين المعنيين على أهمية التخلص من المدارس غير المؤهلة للتعليم والدراسة التي تعاني منها أغلب المحافظات العراقية والتي تعرقل سير العملية التربوية في البلاد.

ظاهرة المدارس الطينية أثرت وبشكل سلبي كبير على واقع التعليم في محافظة كركوك تحديدا، خاصة بعد العام ٢٠٠٣.

وقال مدير تربية كركوك شن عمر مبارك إن "مدينة كركوك شيدت أكثر من ٣٥٠ مدرسة منذ العام ٢٠٠٤، فضلا عن ترميم وتأهيل عدد من المدارس الأخرى في المدينة".

وأضاف "نحن بحاجة إلى ٣٠٠ مدرسة إضافية في كركوك كي نستطيع فك الازدواجية والثلاثية بالنسبة للدوام والطلبة للتخلص من المدارس الطينية التي عددها ٣٥ مدرسة طينية من أصل ١٦٠ مدرسة كانت موجودة في المدينة".

وأوضح أن "هناك مشروعا للتخلص من المدارس الطينية نهائيا وكذلك المدارس الآيلة للسقوط خلال فترة زمنية قصيرة" مشيرا الى "وجود ٣٥ مدرسة طينية في كركوك ٢٢ منها في قضاء داقوق جنوبي كركوك، أما البقية في قاطع الرشاد والحويجة". وبشأن الكادر التدريسي المنتشر في مدارس كركوك والأقضية التابعة لها أردف قائلا "لدينا عدد جيد من الكادر التدريسي مع وجود نقص في الكادر بالمناطق البعيدة النائية و سنجد حلا لها في القريب العاجل بتعيين كادر جديد وفقا للتعيينات الجديدة التي أعدتها وزارة المالية بعد إصدار الضوابط من قبل وزارة التربية".

أما فيما يخص الأقسام الداخلية قال مبارك "لدينا قسم داخلي واحد لمعهد المعلمين، لوجود عدد قليل من الطلبة القادمين من خارج المحافظة". من جانبه، قال مدير القسم الكردي السابق في تربية كركوك يوسف سعيد إنه "بالنسبة للمدارس الطينية في كركوك كانت هناك قبل أربع إلى خمس سنوات مناطق للسكان المتجاوزين مثل (الفيلق) و (بنجة علي) و(بارود خانة) غير مشمولين بالتقسيم وهم يعانون من هذه المسألة وحتى الآن مازالت هناك مدارس في منطقة (بنجة علي) تتكون من صفين أو ثلاثة مثل مدرسة (مشكورة خان)". وأضاف أن "مشكلة هذه المناطق بعدم بناء مدارس جديدة كونهم متجاوزون ولا يملكون أراضي تابعة للبلدية حتى تمكنهم من بناء مدارس عليها".

وتابع بالقول "نحن بحاجة إلى أكثر من ٣٠٠ مدرسة لتجنب تردي الواقع التعليمي خصوصا في مدينة كركوك التي تعاني مدارسها من دوامين أو ثلاثة في مدرسة واحدة، وبالتالي تجد أن الطلبة لا يقضون في المدرسة سوى ساعتين أو ثلاث ما يؤدي إلى إرباك في التدريس والجدول المخصص للمواد، وأنصح ببناء مدارس عمودية من طابقين أو ثلاثة حتى تصبح العملية سهلة في بناء المدارس كما هو موجود الآن في دول العالم المختلفة". وأوضح سعيد أن "المدارس في كركوك التي بنيت هي مهملة كليا لعدم الاهتمام بالساحات والحدائق الخاصة بها، فضلا عن عدم الاهتمام بتوفير المستلزمات التي يحتاجها الطلبة من ألعاب رياضية وطعام وغير ذلك". من جانبه، تحدث عضو مجلس محافظة كركوك قائلا "أعتقد أن مدينة كركوك هي من المدن المتميزة في تخصيص أموال طائلة لبناء مدارس فيها باعتبار أن موضوع التخلص من المدارس الطينية هو من أولويات مجلس المحافظة وإدارتها لدعم التربية والتعليم بكافة اللغات في هذه المحافظة".وقال توران إنه "إذا كان هناك تقصير في بناء المدارس فهذا تتحمله وزارة التربية التي لم تستطع بناء مدارس بما يوازي الميزانية الاستثمارية المخصصة لها".

وأضاف "هناك مدارس أعطيت لشركات إيرانية منذ عام ٢٠٠٨وقامت ببناء الهياكل فقط ولم تكمل إنشاء المدارس". وكان وزير التربية محمد علي تميم قد قال في وقت سابق على هامش جولة تفقدية شملت مقر المديرية العامة لتربية كركوك وعددا من مدارس المحافظة في كانون الثاني الماضي إن الوزارة تسعى للقضاء على المدارس الطينية في جميع محافظات العراق، ولديها خطة إستراتيجية لبناء عشرات المدارس الحديثة ضمن منحة البنك الدولي والتي خصصت في فترة سابقة نحو ١٠٠ مليون دولار لبناء المدارس، مشيرا إلى صعوبة الحصول على تخصيص أراض والتي تحول دون بناء المدارس في المحافظات.

يذكر أن محافظ كركوك عبد الرحمن مصطفى قال في تصريحات صحفية إن المحافظة تعاني من مشاكل عدة أبرزها قلة الصلاحيات التي تمنعها من عدم تنفيذ الكثير من المشاريع في كركوك، لاسيما التابعة للقطاع التربوي.

يشار إلى أن محافظة كركوك، تمكنت بعد عام ٢٠٠٣ من تنفيذ عشرات المدارس وحولت الكثير من مدارس المحافظة الطينية إلى أخرى حديثة في مركز المحافظة والأقضية التابعة لها.

طلاف في مدرسة